

ممارسات غوغل وفيسبوك تبطئ جهود الإعلام الخاص للحاق بالعمومي في تركيا

لشركة الفابيت على تعيين ممثلين في تركيا بموجب قانون وسائل التواصل الاجتماعي الجديد الذي يقول النقاد إنه سيكتم المعارضة على المنصات الرقمية. وجاء ذلك بعد معاينة محرك البحث العملاق أكثر من مرة، ففي نوفمبر الماضي أعلنت هيئة المنافسة التركية تغريم غوغل 26 مليون دولار أميركي بسبب انتهاك شروط المنافسة العادلة، لتكون بذلك الغرامة الثانية للشركة في غضون شهرين.

وقالت هيئة المنافسة التركية في بيان إنها غرمت غوغل 196.7 مليون ليرة (26 مليون دولار) بعد أن قضت بأنها تسيء استغلال سيطرتها على السوق.

وذكر البيان أن الشركة ثبت انتهاكها لشروط المنافسة العادلة بسبب وصول غير عادل إلى الفضاء الإعلاني، وأن عملاق التكنولوجيا "يسيء استغلال نفوذه المسيطر على السوق".

وكانت الهيئة قد غرمت غوغل أيضا في فبراير الماضي 98 مليون ليرة بدعوى إساءة استغلال وضعها المسيطر على السوق واتباع "أساليب منافسة عدوانية".

وتقدم وسائل الإعلام الحديثة المستقلة مساحة أوسع وأكثر تعددية من حيث وجهات النظر مقارنة بالإعلام التقليدي الموالي للحكومة. وأضاف التقرير أن نمو الإعلام المستقل تطابا بسبب "خوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي التي تعطي الأولوية للإعلام الموالي للحكومة على حساب الآراء المستقلة والمتنوعة".

ووجد المعهد الدولي للصحافة الذي يدافع عن حرية الإعلام في جميع أنحاء العالم، أن 90.6 في المئة من النتائج التي ظهرت في خاتمة "أهم الأخبار" على صفحة بحث غوغل قد تم تخصيصها لثلاثة منافذ فقط موالية للحكومة وهي صحف "حرييت" و"ميليت" و"صباح".



إمري كيرليكيا
غوغل وفيسبوك تميلا
إلى أن تكونا صديقتين
للحكومة في تركيا

وقال التقرير إن الأرقام تظهر أن غوغل تمنح وسائل الإعلام التركية المستقلة رؤية ضعيفة بشكل ملحوظ. كما تضخم غوغل أيضا خطاب الكراهية والتضليل من قبل وسائل الإعلام الموالية للحكومة ضد شخصيات المجتمع المدني التركي، مثل ظهور مقالات تستهدف رجل الأعمال الخيرية التركي عثمان كافالا الذي سُجن في الحبس الاحتياطي منذ عام 2017.

وقال إمري كيرليكيا مؤلف التقرير "تميل كل من غوغل وفيسبوك حتى الآن إلى أن تكونا صديقتين للحكومة في تركيا".

وأضاف "نحن لا نعرف نواياهما. ربما لم تكونا على دراية بخطر المشكلة التي تشوه سمعتها أيضا".

وواصلت شركة فيسبوك ومنصة يوتيوب المملوكة لشركة غوغل التابعة

إسطنبول - أفاد تقرير معهد الصحافة الدولي أن وسائل الإعلام الحديثة المستقلة في تركيا تصل إلى جمهور واسع، لكن ممارسات حراس بوابات التكنولوجيا العملاقة مثل غوغل وفيسبوك تبطئ جهودها للحاق بوسائل الإعلام الرئيسية الموالية للحكومة.

ووجد التقرير أن الخوارزميات التي توجه عمليات البحث عن الأخبار على الإنترنت وعلى مواقع التواصل الاجتماعي ومنصات الفيديو مثل يوتيوب تمنح الأولوية لوسائل الإعلام الرئيسية.

وتعتبر حوالي 90 في المئة من وسائل الإعلام الرئيسية في تركيا مملوكة للدولة أو قريبة منها، بعد أن تعرضت إلى ضغوط أكثر من عقد من قبل الرئيس رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم، بمختلف الوسائل التي شملت غرامات وفرض ضرائب ومقاضاة عبر المحاكم.

وأصبحت تركيا بسبب هذه الضغوط واحدة من أكبر الدول التي تسجن الصحفيين في العالم.

في المقابل اتجه الصحفيون الرافضون للإساءات الحكومية نحو وسائل الإعلام المستقلة التي تضاعفت بسرعة في السنوات الأخيرة ومعظمها رقمية، وانضم إليها العديد من الإعلاميين البارزين من مقدمي الأخبار في الإعلام التقليدي.

وذكر تقرير معهد الصحافة الدولي الذي حلل نتائج 28 مفعلاً إعلامياً وبيانات أكثر من 16000 مستخدم عبر الإنترنت، أن وسائل الإعلام الحديثة لديها جمهور أقل تنوعاً جغرافياً ولكنها تتوسع بسرعة. ووصلت وسائل الإعلام المستقلة من الناحية التحريرية إلى 33.5 مليون مستخدم على الإنترنت مقابل 47.8 مليون مستخدم من قبل وسائل الإعلام الموالية للحكومة، والتي شهدت مؤخرًا توقفًا في النمو.

الإعلام الجزائري عاجز عن مواجهة الأخبار الكاذبة لضعف محتواه

قنوات تستبدل النقاش السياسي بالتركيز على الترفيه



الإعلام الجزائري تحت ضغط رسمي وشعبي

التصحيح عبر الموقع الإلكتروني، لكن مضمونه لم يحظ بالتوافق في صفوف العاملين في القطاع، ويشكل اليوم عائقاً أمام الدور الذي تريد الحكومة من وسائل الإعلام أن تقوم به.

وتضمن القانون، شروطاً يجب أن تتوفر في الراغبين في إنشاء مواقع إخبارية، وكذلك معايير تخص المحتوى والتفاصيل المتعلقة باستضافة الموقع والنطاق الإلكتروني الذي يعمل منه. وفي بند التمويل، اشترط المرسوم الحكومي على المؤسسة المالكة للموقع المكونة لرأس مالها والأموال الضرورية لتسييرها، وذكر المستفيدين من دعم مادي مهما كانت طبيعته بأن يكون له ارتباط عضوي بالهيئة المانحة للدعم، ويجب بيان هذه العلاقة مع "منع" الدعم المادي المباشر وغير المباشر الصادر عن أي جهة أجنبية.

ويصر القانون على الموقع، أن تكون استضافته "مُوطنة حصرياً، مادياً ومنطقياً، في الجزائر بامتداد اسم النطاق ".dz، ما يعني منع كل أنواع النطاقات الأخرى المعتمدة في المواقع. كما يشترط القانون ضرورة خلو السجل القضائي للمالك المؤسسة الإعلامية من أي حكم بغضوة سابقة من جرائم القذف أو السب أو الشتيم أو الإهانة أو التمييز أو الكراهية والتحرش عليها، في حين يلتزم بمكافحة المحتوى غير القانوني، لاسيما كل محتوى يتضمن التحريض على الكراهية.

وينص القانون على أنه يجب على مدير الموقع إخطار الجهات المعنية بكل محتوى غير قانوني، والتقيد بالالتزام بالترخيصات المطلوبة.

وأكد على مجلسي المتخصص في دراسات الأمن الدولية، على أهمية ضمان الأمن الرقمي في الجزائر، مشيراً إلى ضرورة وضع مخطط وطني لحماية المواطن الجزائري ضد المنصات الرقمية.

من جهة أخرى، يقول صحفيون إن هذه الإجراءات تقيد ممارسة نشاط الإعلام عبر الإنترنت في الجزائر، وبينما تتعهد السلطة بشفرة عمل المواقع الإخبارية، إلا أن ذلك لا يبني المخاوف من ممارسة الرقابة على مضامين المواقع الإخبارية المحلية، خصوصاً في ظل حجب عدة مواقع دون سابق إنذار وتتصل الجهات الوصية من تحمل مسؤولية ذلك ورفع الحجب عنها.

ويبدو محتوى الصحافة الإلكترونية في الجزائر مختلفاً تماماً عن الصحافة التقليدية ومناخاً قويا لوسائل الإعلام المسموعة والمرئية والورقية، ما يُثير حفيظة السلطات التي تتعامل بحذر مع نشاط المواقع الإخبارية، إذ تلجأ إلى آلية الحجب من فترة إلى أخرى، وهو ما تسبب بانعكاسات سلبية على السلطات نفسها.

تحاول السلطات الجزائرية إعادة توجيه اهتمام وسائل الإعلام نحو القضايا الداخلية بصورة أكثر إقناعاً وتلبية اهتمامات الجمهور الداخلي، للحد من توجهه نحو المناظر الخارجية، لكن هذه المهمة ليست سهلة في ظل القيود والرقابة المفروضة على وسائل الإعلام.

الجزائر - أكد إعلاميون جزائريون أن وسائل الإعلام العمومية تعرف أزمة اتصال غير مسبقة بسبب ارتباطها بمصادر الخبر، وذلك في إطار نقاش واسع اليوم حول سبل مواجهة "الحرب الإعلامية" الخارجية، وتندرج ضمنها الانتقادات التي تصنفها السلطات الجزائرية تحت بند "المعلومات المغلوطة أو الكاذبة".

وتحدث خبراء وإعلاميون في ملتقى عكس التوجهات الحكومية حول "الحرب الإعلامية" في العاصمة الجزائرية، عن تحسين مضامين الصحافة الوطنية وخاصة العمومية منها، لأنها حتمية في ظل العولمة وانتشار تكنولوجيا الإعلام والرقمنة التي تسيطر على العالم.

وأشار الصحافي مصطفى آيت موهوب في مداخلة بعنوان "تصوير المشهد الإعلامي الجزائري" إلى ضرورة "رد الاعتبار للنموذج الإعلامي الوطني وتحسين فعاليته، من أجل مواجهة التدفقات الإعلامية الخارجية الموجهة غالباً لإحباط معنويات الجزائريين والمساس بمصداقية مؤسسات الدولة الأكثر حساسية".

وتعددت الانتقادات التي تصنفها السلطات الجزائرية تحت بند "المعلومات المغلوطة أو الكاذبة".

وتعددت الانتقادات التي تصنفها السلطات الجزائرية تحت بند "المعلومات المغلوطة أو الكاذبة".

وقال الأستاذ الجامعي أحمد كاتب إن "غياب المعلومة الصحيحة يفسح المجال للأخبار المغلوطة، التي لا يملك ناشرها أهدافاً وطنية".

وأضاف أن "بعض الأطراف تلعب على المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي من أجل توجيه الرأي العام فيما لا يخدم المصلحة العامة، وهو ما يفرض إعادة هيكلة الخدمة العمومية من أجل إعلام عمومي قوي".

ويرى متابعون أن التضيق الذي مارسته السلطات على المواقع الإلكترونية الجزائرية، دفع بالمستخدمين للتوجه نحو وسائل الإعلام الخارجية، وهو الدرس الذي لم تستوعبه الحكومات بعد بصعوبة التحكم بتدفق المعلومات والأخبار في العصر الرقمي.

وأصدرت الحكومة في ديسمبر الماضي المرسوم التنفيذي المحدد لممارسة نشاط الإعلام عبر الإنترنت ونشر الرد أو

مصر تواصل الإفراج عن صحفيين متهمين بنشر أخبار كاذبة

صحافيين تقول مصادر نقابية إن عددهم بلغ 37 صحافياً، غير أن السلطات تؤكد مرارا حرصها على الالتزام بالقانون ومبادئ حقوق الإنسان.



زيد رشوان
السعي للإفراج عن
الزملاء المحبوسين ليس
مناسبة انتخابية

وتتوالى عمليات إطلاق سراح الصحافيين المصريين المتهمين بالانتماء إلى جماعة محظورة، بعد عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وقطر في أعقاب مقاطعة الدوحة من قبل بعض الدول بقيادة السعودية، التي استمرت لثلاث سنوات مع التركيز بشكل خاص على التغطية الإخبارية لقناة الجزيرة بين أسباب المطالبة.

وقد تم إطلاق سراح محمود حسين الصحافي المصري بقناة الجزيرة بعد أربع سنوات من احتجازه على ذمة التحقيقات، بتهم نشر أخبار كاذبة والانتماء إلى جماعة محظورة.

مقتل مواطن برصاص الشرطة في سبتمبر 2020.

وجاء الإفراج عقب ساعات من إعلان نقيب الصحافيين المنتهية ولايته ضياء رشوان، عن إطلاق سراح صحافيين موقوفين قيد الحبس الاحتياطي.

وقال رشوان، المرشح لمقعد نقيب الصحافيين في الانتخابات المقرر إجراؤها في 19 مارس الجاري، عبر فيسبوك "أخبار سارة خلال ساعات تخصص لبعض زملائنا المحبوسين احتياطياً".

والمخ صحافيون وإعلاميون إلى ارتباط توقيت الإفراج عن الصحافيين الموقوفين، بإجراء انتخابات نقابة الصحافيين، في إشارة إلى "دعم الأجهزة الأمنية لضياء رشوان المقرب من السلطات"، وهو ما نفاه الأخير لاحقاً.

وذكر رشوان في تدوينة منفصلة أن "السعي للإفراج عن الزملاء المحبوسين احتياطياً، ليس مناسبة انتخابية ولا هو جهد عارض، بل هو واجب دائم أقوم به في كل الأوقات وفي أي موقع كنت".

وتواجه مصر انتقادات دولية بشأن تقييد الحريات العامة وتوقيف

القاهرة - أطلقت السلطات المصرية فجر الإثنين، سراح ثلاثة صحافيين كانوا موقوفين على خلفية اتهامات بـ"نشر أخبار كاذبة والانضمام إلى جماعة محظورة".

ونشر عضو مجلس نقابة الصحافيين المصريين محمود كامل، عبر حسابه على فيسبوك، صوراً ومقاطع مصورة للإفراج عن الصحافيين إسلام الكلي وحسن القباني.

كما ذكر الصحافي اليساري البارز خالد البلشي عبر فيسبوك، أن السلطات أفرجت أيضاً عن الصحافي مصطفى صقر، رئيس التحرير السابق لصحيفة "البورصة" الاقتصادية.

ونقلت وسائل إعلام محلية، عن مصادر نقابية لم تسماها، قولها إن "قائمة المفرج عنهم ستشتمل أيضاً السياسي والصحافي المعارض خالد داود، والصحافي عامر عبد المنعم".

وأوقفت السلطات مصطفى صقر، في أبريل 2019، كما أوقفت حسن القباني في سبتمبر 2019.

وألقت القبض على إسلام الكلي أثناء تغطية مظاهرات، احتجاجاً على



الإفراج عن الصحافيين تزامن مع اقتراب انتخاباتهم